

عقابه الا ان يتفضل الله باستقاطعه  
 من موص حبيفاً اولاً ثم اصاب بينهم فلا اثم عليهم الله تعالى  
 وقراءه الباقون موص بالحنيف ذكرنا ما عند قوله ووصى  
 بها اليهم الحنف العود وهو الميل عن الحق وقال الصالحين  
 هو الميل في الكلام وفي الامور كلها بقا الحنف علينا فلان الحنف  
 في حكمه وهو مثل الحيف الا ان الحنف في الحكم خاصة وللحنف عام  
 ورجل حنف في احد شقته ميل على الآخر قال الشاعر في الحنفين  
 امره وسمت ارومة ظاير صنيح وقد حنفت على خصوم  
 من في قوله من موص يتعاقب عذوب فقد روه من خاف حنفا  
 كانا من موص فوضع الجاد والحجود مع المحدث نضب على المال  
 وذو المال قوله حنفا وبين طرفه مكان لاصح الصبر في بينهم  
 عايد لا مغلوب بالذلة عليه عند ذلك للموصي والاصلاح لانه  
 يدل على الموصي لهم ومن يتارخهم والشدة القراء في مثله الخي اذا  
 حادى حنفت حتى توارى جادى الحنود ويعم عما كان بينهما هي  
 وما بين غيره وقرارد بينها وبين ربيها وانما ذكرها وصلها  
 لما نقله الوعيد لمن يدل الوصية بين في هذه الآية ان ذلك يلزم  
 من غير حقا باطل فاما من غير باطل الحن فهو حنفت فقال فمن  
 خاف اى حشى وقيل علم لان في الحنوف طرفا من العلم وذلك ان  
 القائل اذا قال اخاف ان يقع امر كذا فكأنه يقول اعلم واما  
 يخاف لعله بوقوعه ومنه قوله وانذبه الذين يخافون الاخرى

دونه

وقوله الا ان يخافا الايضاح خذود الله من موص حنفا اى من لا عن  
 الحن فيما يوصى به فان قيل فكيف قال فمن خاف لما قد وقع والحق  
 انما يكون لما لم يقع قيل ان فيه قولين احدهما انه خاف ان يكون  
 قد ذل في وصيته فالحنوف يكون المستعمل وهو من ان يظهر ما يدل  
 على انه فذل لانه من جهة غالب الظن والثاني انه لما اشتغل على  
 الواقع وعلى من لم يقع لما زيد خاف في امره بما فيه الصلاح فيما  
 لم يقع وما وقع رده الاعدل بعد وقته وقال الحسن الحنف هو ان  
 يوصى به في غير القرابة وانما قال ذلك لان عنده الوصية القرابة  
 واجبة والامر بخلافه وقيل المراد من خاف من موص في حال وصية  
 الذي يريد ان يوصى فيه حنفا وهو ان يعطى بعضا ويعتبر ببعض  
 فلا اثم عليه ان يشترطه بلحق وبوده الى الصواب ويصلي الى  
 والورقة والموصى له حتى يكون الكمال راضين ولا يحصل حنفت  
 لاثم ويكون قوله فاصح بينهم اى فيما خاف بينهم من حدوث  
 الخلاف فيه فيما بعد فيكون قوله فمن خاف على امره ويكون  
 الحنوف متوقفا على واقع وهذا قريب عيون الاول عليه التزليل  
 وهو المراد عن ابن جعفر وعن ابن عبد الله عليه السلام وقوله او انما  
 الاثم ان يكون الميل عن الحق على وجه العذر والحنف ان يكون على  
 جهة الخطا من حيث لا يدرك الله يجوز وهو معنى قول ابن عباس  
 الحسن وروى ذلك عن ابن جعفر عليه السلام فاصح بينهم اى بين الورثة  
 والحنايفين من الوصية وهم الموصى لهم فلا اثم عليه لانه متوسط  
 مراد للاصلاح وانما قال لاثم عليه ولم يقل بين الاخرى لان

Copyrighted material